

أفريقيا

١ - الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

إلى التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية^(٤).

وقدم الأمين العام في تقاريره معلومات عن أنشطة مبعوثه الشخصي؛ وعن إطلاق الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) سراح جميع أسرى الحرب وعن حالة المعتقلين السياسيين والأشخاص المجهولي المصير؛ وعن تنفيذ تدابير بناء الثقة؛ والحالة الأمنية في المنطقة وانتهاكات الاتفاقات العسكرية؛ ومشكلة الهجرة غير الشرعية. وفيما يتعلق بأنشطة مبعوثه الشخصي، أجمّل بإيجاز التطورات الرئيسية للمفاوضات منذ البداية، ولا سيما الاتفاق على خطة التسوية وعدم رغبة الطرفين في تنفيذها؛ والمقترح المتعلق بمشروع اتفاق إطاري ورفضه لاحقا من قبل جبهة البوليساريو والجزائر؛ والخيارات الأربعة المعروضة على مجلس الأمن التي لم تكن لتقتضي موافقة الطرفين؛ وأخيرا، خطة السلام المقترحة لتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره. وبشأن هذه النقطة الأخيرة، أحاط الأمين العام أعضاء المجلس علما بالتقدم المحرز في الاجتماعات مع سلطات المغرب وجبهة البوليساريو. وشدد على أنه بينما وافقت جبهة البوليساريو على المقترح، ذكر المغرب بوضوح أن الحل القائم على الحكم الذاتي لا يمكن إلا أن يكون نهائيا، رافضا فكرة المرحلة الانتقالية أو إمكانية الاستقلال. ولذا اعتبر الأمين العام أن موقف الطرفين ظل متباعدين إلى حد كبير، وهو وضع يشير، حينما تضاف إليه البيانات العامة الشديدة

القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في الفترة من ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥: ١٥٢٣ (٢٠٠٤)، و ١٥٤١ (٢٠٠٤)، و ١٥٧٠ (٢٠٠٤)، و ١٥٩٨ (٢٠٠٥)، و ١٦٣٤ (٢٠٠٥)

في الجلسات ٤٩٠٥ و ٤٩٥٧ و ٥١٧٠ و ٥٢٩٥^(١)، اتخذ مجلس الأمن قرارات^(٢)، بالإجماع ودون مناقشة، مدد بموجبها ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لفترات ستة أشهر^(٣)، وأكد مجددا دعمه لخطة السلام وجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي، استنادا

(١) خلال هذه الفترة، إضافة إلى الجلسات المغطاة في هذا الفرع، عقد المجلس عددا من الجلسات السرية مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بموجب القرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، القسمين ألف وباء. وعُقدت الجلسات في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (الجلسة ٤٩٥٥)، و ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ (الجلسة ٤٩٠٢)، و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (الجلسة ٥٠٦٢)، و ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (الجلسة ٥١٦٧)، و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (الجلسة ٥٢٩١)، و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٤٢٠)، و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (الجلسة ٥٥٥٣)، و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٦٦٥)، و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (الجلسة ٥٧٧٠).

(٢) القرارات ١٥٢٣ (٢٠٠٤)، و ١٥٤١ (٢٠٠٤)، و ١٥٧٠ (٢٠٠٤)، و ١٥٩٨ (٢٠٠٥)، و ١٦٣٤ (٢٠٠٥).

(٣) عدا القرار ١٥٢٣ (٢٠٠٤)، المتخذ في الجلسة ٤٩٠٥، الذي مدد المجلس بموجبها ولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر.

(٤) S/2004/39، و S/2004/325، و S/2004/827، و S/2005/254، و S/2005/648.

القرار الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٥٤٣١ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٤٣١، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، التي أدلى ببيانات خلالها ممثلو كل من الأرجنتين وجمهورية تيرانيا المتحدة والدانمرك وسلوفاكيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦^(٧).

وتناول الأمين العام بالتفصيل في تقريره، في جملة أمور، جهود مبعوثه الشخصي. بيد أنه شدد على أن المسألة ظلت في حالة من الجمود بسبب الغياب الكامل لاتفاق بشأن كيفية تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير. ولاحظ الأمين العام أن أي خطة جديدة ستواجه في بدايتها برفض من المغرب ما لم يُستبعد منها خيار إجراء استفتاء على الاستقلال. ولكن الأمم المتحدة ليس بوسعها تأييد خطة تستبعد إجراء استفتاء حقيقي في الوقت الذي تعلن فيه أنها تعمل على كفالة حق تقرير المصير. وذكر أن استمرار الطريق المسدود الراهن إلى ما لا نهاية غير مقبول لأنه "سيفضي إلى العنف" وأن الخيار الوحيد المتبقي هو إجراء مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة. ومع ذلك، فقد لاحظ أنه في حين لن يعترف أي بلد بأنه يؤيد استمرار الجمود، فمن الواضح أن ثمة عاملين يشكلان معا "إغراء قويا" بالإذعان إلى استمرار ذلك الجمود، هما: عدم احتلال الصحراء الغربية مكانة متقدمة في جدول الأعمال السياسي المحلي؛ وتعليق أهمية كبيرة على استمرار العلاقات الطيبة بين المغرب والجزائر. واختتم مشددا على أن مجلس الأمن ليس بوسع الانتظار حتى تتدهور مسألة الصحراء

اللهجة التي تصدر بشكل دوري عن الطرفين، فضلا عن مظاهر وادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، إلى إمكانية تدهور الحالة في ظل غياب حل مقبول من الطرفين من شأنه كفالة تحقيق المصير. وأضاف أنه من الواضح من الإجراءات التي اتخذها المجلس في الماضي أن ثمة معارضة لأي حل غير توافقي، الأمر الذي يضع المجلس أمام خيارين: إنهاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وإعادة مسألة الصحراء الغربية إلى الجمعية العامة؛ أو السعي مجددا لحمل الطرفين على قبول خطة السلام وتنفيذها.

وعلى مدى تلك الجلسات، وُجِّه انتباه المجلس إلى رسالة من المغرب أشارت، في جملة أمور، إلى أن "ملف الانتهاكات الخطيرة لحقوق المغاربة المحتجزين في الأراضي الجزائرية" ما زال مفتوحا، وأُعربَت عن القلق إزاء الظروف في مخيم تندوف للاجئين^(٥). ووجِّه الانتباه أيضا إلى رسالة من الجزائر، ردت على رسالة المغرب، وذكرت أن المغرب "بدل الاعتراف بأخطائه من حيث الجرائم التي ارتكبتها في حق الشعب الصحراوي طوال ثلاثة عقود"، عمد إلى "ذم جاره الجزائري". وشددت الرسالة على أن "آلاف المغاربة... الذين لا يزالون في المخيمات"، الذين ينشغل بمجالهم المغرب، هم "لاجئون صحراويون حددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هويتهم حسب الأصول ولم يكن أمامهم خيار آخر سوى التروح عندما تعرض وطنهم للغزو والاحتلال من قبل المملكة المغربية في حين منحهم الجزائر اللجوء بسخاء". واختتمت الرسالة بحث مجلس الأمن على ألا يدع المغرب يعرقل إلى ما لا نهاية تقدم خطة السلام المتعلقة بتقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره^(٦).

(٥) S/2005/602.

(٦) S/2005/605.

(٧) S/2006/249، مقدمة بموجب القرار ١٦٣٤ (٢٠٠٥).

ووجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة^(١٢)؛ وطُرح مشروع القرار بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٦٧٥ (٢٠٠٦)، الذي قرر بموجبه المجلس جملة أمور:

طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الولاية؛

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛ قرر إبقاء المسألة قيد نظره.

القرار ١٧٢٠ (٢٠٠٦) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٥٦٠ المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

في الجلسة ٥٥٦٠، المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، التي أدلى ببيانات خلالها ممثلو كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦^(١٣).

وذكر الأمين العام في تقريره، أن المغرب مستمر في العمل بشأن مقترح الحكم الذاتي الذي يُنتظر تقديمه في الأشهر القليلة المقبلة، بينما أعادت جبهة البوليساريو تمسكها بحق شعب الصحراء الغربية في حق تقرير المصير، على أن يمارس في استفتاء يشمل خيار الاستقلال. وبينما أفرزت الحالة "اتجاهاً عاماً إلى الاستسلام للوضع الراهن"، فحينما سُئل مسؤولو جبهة البوليساريو ما إذا كانوا يفضلون

(١٢) S/2006/268.

(١٣) S/2006/817، مقدمة بموجب القرار ١٦٧٥ (٢٠٠٦).

الغربية من مجرد مصدر محتمل لعدم الاستقرار في المنطقة إلى تهديد للسلام والأمن الدوليين، بل ينبغي له بدلا من ذلك العمل من أجل بدء المفاوضات.

ووجه الرئيس (الصين) انتباه المجلس إلى رسالتين من الجزائر وناميبيا مؤرختين ٢٤ و ٢٦ نيسان/أبريل على التوالي تعبران عن القلق إزاء محاولات تشريع "احتلال الصحراء الغربية" من خلال مقترحات بحلول تقوم على إنكار حق الشعب في تقرير مصيره؛ وتعربان عن تأييد قوي لخطة السلام التي وافق عليها مجلس الأمن^(٨).

وشدد أغلب الممثلين على أنهم صوتوا لصالح تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على أمل أن يستخدم الطرفان هذا الوقت لإحراز تقدم حقيقي صوب التوصل إلى حل مقبول منهما. وأكدوا أيضاً أنه لا يسعهم أن يفرضوا حلاً، ولذا يجب أن تكون أي خطة مقبولة من الجميع^(٩). وإذ لاحظ ممثل الولايات المتحدة أن المغرب أعرب عن تصميمه على تقديم خطة "حكم ذاتي للإقليم"، فإنه شجع المغرب على تقديم خطة "قوية وذات مصداقية" على أمل أن تشكل أساساً لعملية تفاوضية جديدة بقيادة الأمم المتحدة^(١٠). وشدد ممثل جمهورية ترازيا المتحدة على أن حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير لا يمكن أن يخضع لأي شروط مسبقة^(١١).

(٨) S/2006/258 (الجزائر) و S/2006/266 (ناميبيا).

(٩) S/PV.5431، الصفحة ٢ (الولايات المتحدة)؛ الصفحة ٣ (المملكة المتحدة)؛ الصفحتان ٣-٤ (الدانمرك، اليابان)؛ الصفحة ٤ (الأرجنتين)؛ الصفحتان ٤-٥ (فرنسا، سلوفاكيا، جمهورية ترازيا المتحدة).

(١٠) المرجع نفسه، ص ٢.

(١١) المرجع نفسه، ص ٤.

وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة^(١٥)؛ وطُرح مشروع القرار بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٢٠ (٢٠٠٦)، قرر المجلس بموجبه جملة أمور منها: طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن الحالة في الصحراء الغربية قبل نهاية فترة الولاية؛

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛
قرر إبقاء المسألة قيد نظره.

القرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٦٦٩ المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٦٦٩، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، التي أدلى خلالها ممثل جنوب أفريقيا ببيان، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧^(١٦).

وقدم الأمين العام في تقريره معلومات، في جملة أمور، عن أحدث المبادرات التي قام بها الطرفان بشأن حل النزاع. وقدم ممثل المغرب "المبادرة المغربية للتفاوض على وضع الحكم الذاتي لمنطقة الصحراء" التي يمكن أن تُتخذ "أساسا للحوار والتفاوض والتسوية"، بينما قدم الأمين العام لجهة البوليساريو وثيقة تلخص موقف الجبهة، وهو أن مسألة الصحراء الغربية مشكلة من مشاكل إنهاء الاستعمار ينبغي حلها على أساس تطبيق مبدأ تقرير المصير، وأن إيجاد حل للنزاع يكمن في ممارسة شعب الصحراء الغربية للحق المشروع في تقرير المصير عن طريق إجراء استفتاء. وأوصى

استمرار جمود الموقف أم المفاوضات من دون شروط مسبقة، ردوا بأنهم يفضلون استمرار الجمود، بالرغم من إدراكهم "أن من شأن هذا أن يؤدي إلى تجدد النضال المسلح". وشدد على أن "النهج المفتوح إلى ما لا نهاية" إزاء المفاوضات هو وحده الكفيل بأن يكون مثمرا، وأن الفشل في بدء مفاوضات من شأنه أن يُسدد نكسة خطيرة للمغرب، "التواق للحصول على اعتراف دولي بسيادته على الصحراء الغربية"، وكذلك لجهة البوليساريو، التي تواجه خطر أن يصبح المجتمع الدولي "أكثر اعتيادا على السيادة المغربية على الصحراء الغربية". وأوصى المجلس بأن يدعو الطرفين، ومعهما الجزائر وموريتانيا، للدخول في مفاوضات من دون شروط مسبقة للتوصل إلى حل سياسي يرضى به الطرفان، يرتب لإعمال حق شعب الصحراء الغربية في تحقيق المصير.

وشدد ممثلو فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على أنهم يتوقعون أن يستغل الطرفان تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة ستة أشهر للتفاوض بجدية ونشاط على حل مقبول من الجميع، وكرروا التأكيد على عدم إمكانية فرض حل من قِبَل المجلس. وعلاوة على ذلك، أكد ممثلا المملكة المتحدة والولايات المتحدة أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ليست بديلا مجديا لحل دائم. وحث كذلك ممثلا فرنسا والولايات المتحدة المغرب على التحرك بسرعة لتقديم اقتراح شامل وذي مصداقية للحكم الذاتي^(١٤).

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس (اليابان) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وإسبانيا

(١٥) S/2006/850.

(١٦) S/2007/202، مقدمة بموجب القرار ١٧٢٠ (٢٠٠٦).

(١٤) S/PV.5560، الصفحتان ٢-٣ (الولايات المتحدة)؛ الصفحة ٣

(فرنسا)؛ الصفحة ٣ (المملكة المتحدة).

أهاب بالطرفين أن يدخلوا في مفاوضات بلا شروط مسبقة
وبحسب نية؛

طلب إلى الأمين العام أن يضع هذه المفاوضات تحت رعايته،
ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الملائم لهذه المحادثات؛

طلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه
٢٠٠٧، تقريراً عن حالة هذه المفاوضات والتقدم المحرز فيها قبل نهاية
فترة الولاية؛

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء
الغربية إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

القرار ١٧٨٣ (٢٠٠٧) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٥٧٧٣ المعقودة في ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧

في الجلسة ٥٧٧٣، المعقودة في ٣١ تشرين الأول/
أكتوبر ٢٠٠٧، التي أدلى خلالها ممثل جنوب أفريقيا ببيان،
أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ
١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧^(٢٠).

وذكر الأمين العام في تقريره، بشأن الاجتماعات
المعقودة بين الطرفين، أنهما أكدا احترامهما لحق تقرير المصير
والتزامهما بالتعاون مع الأمم المتحدة، فضلاً عن الاعتراف
بأن الوضع القائم الحالي غير مقبول. بيد أن موقفيهما ظل
متباعدين تماماً ولم تُستأنف المفاوضات. وتمثلت المشكلات
الرئيسية في تعريف "تقرير المصير" والتمييز بين "الشروط
المسبقة" و "المواقف الأساسية". وشرح أن مطلب المغرب
بالاعتراف بسيادته على الصحراء الغربية، ومطلب جبهة
البوليساريو بأن يُبت في الوضع النهائي للإقليم بإجراء
استفتاء يشمل الاستقلال كأحد الخيارات المطروحة، لم يُقبل

الأمين العام مرة أخرى المجلس بأن يدعو الطرفين، ومعهم
الجزائر وموريتانيا، للدخول في مفاوضات من دون شروط
مسبقة للتوصل إلى حل سياسي يرضى به الطرفان، يرتب
لإعمال حق شعب الصحراء الغربية في تحقيق المصير.

وأعرب ممثل جنوب أفريقيا عن الأسف إزاء عدة
جوانب من مشروع القرار المطروح على المجلس، بما في ذلك
استخدام عبارتي "المتسمة بالمصادقية" عند الإشارة
إلى الجهود الذي بذلها المغرب، إذ أوصلت المعنى غير المقصود
الذي يفيد أن خطة المغرب أكثر جدارة من خطة جبهة
البوليساريو، والكلمات "المضي قدماً بالعملية"^(١٧)،
إذ تشكّل حكماً مسبقاً على الحالة المطروحة. واشتكى أيضاً
من أن وفد بلده أُعطي أقل من ٢٤ ساعة للبت في مشروع
القرار. ومع ذلك، شدد على أنه قرر تأييد مشروع القرار
على مضض لأنه لا يريد أن يعوق تهيئة أساس مشترك تتاح
فيه للشعب المغربي وشعب الصحراء الغربية الفرصة لإجراء
مفاوضات بينهما^(١٨).

ووجّه الرئيس (المملكة المتحدة) انتباه المجلس إلى
مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وإسبانيا وفرنسا
والمملكة المتحدة والولايات المتحدة^(١٩)؛ وطُرح مشروع
القرار بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار
١٧٥٤ (٢٠٠٧)، الذي قرر المجلس بموجبه جملة أمور منها:

(١٧) تنص الفقرة الخامسة من ديباجة القرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧) على
ما يلي: "وإذ يحيط علماً بالمقترح المغربي الذي قدم إلى الأمين
العام في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وإذ يرحب بالجهود المغربية
المتسمة بالجدية والمصادقية والرامية إلى المضي قدماً بالعملية
صوب التسوية؛ وإذ يحيط علماً أيضاً بمقترح جبهة البوليساريو
المقدم إلى الأمين العام في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧".

(١٨) S/PV.5669، الصفحتان ٢-٣.

(١٩) S/2007/238.

(٢٠) S/2007/619، مقدمة بموجب القرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧).

لإعطاء الأفضلية لاقتراح على آخر ستقوض عملية المفاوضات. وفي الختام، ذكر أن الحاجة إلى تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لها من الأهمية ما يكفي لتأييد مشروع القرار بالرغم من التحفظات^(٢١).

ووجه الرئيس (غانا) انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة^(٢٢)؛ وطرح مشروع القرار بعد ذلك للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٧٨٣ (٢٠٠٧)، وقرر المجلس بموجبه جملة أمور منها:

أهاب بالطرفين أن يدخلا في مفاوضات بلا شروط مسبقة وبحسن نية؛

طلب إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تقريرا عن حالة هذه المفاوضات والتقدم المحرز فيها قبل نهاية فترة الولاية؛

قرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

(٢١) S/PV.5773، الصفحتان ٢-٣.

(٢٢) S/2007/637.

بهما كشرطين مسبقين، بالرغم من أنه كان معروفا على نطاق واسع أنهما كانا الموقفين الأساسيين للطرفين. بيد أن هذين الموقفين الأساسيين حالا دون مناقشة كل طرف لمقترح الطرف الآخر بجدية. وأوصى مجلس الأمن بأن يدعو الطرفين إلى أن يدخلا في "مفاوضات حقيقية"، بما يكفل تنفيذاً أوفى للقرار ١٧٥٤ (٢٠٠٧).

وأعرب ممثل جنوب أفريقيا عن الأسف لكون مشروع القرار المعروض على المجلس لم يشمل أي ذكر لانتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، واعتبر أن هذا الامتناع، في حين أن مجلس الأمن "يرفع صوته عندما يتعلق الأمر بمسائل حقوق الإنسان في أجزاء أخرى من العالم"، من شأنه أن يُنظر له بوصفه كيلا بمكيالين من قبل المجلس. وأضاف أن هذا "الكيل بمكيالين هو سبب عدم أخذ الناس في بعض الأحيان قرارات هذا المجلس على محمل الجد". وذكر أن وفد بلده لا تزال تدهشه المحاولات المتواصلة من بعض أعضاء هذا المجلس سعيا منهم إلى وصف الاقتراح المغربي بكونه "جهدا جديا وذا مصداقية للمضي قدما في الحل". والواقع هو أن الاقتراح المغربي للحكم الذاتي هو محاولة أحادية الجانب لمنع السكان الصحراويين من إعمال حقهم في تقرير مصيرهم. واعتبر أن أي محاولة